ارجوان يكون جاعلا وولي اوقافه مستقلا بالكتابة والعدالة ناما رضاه وان ما
عينه بكتاب الوقف مثل الواقف على المتولي يجوز اما القاضي لو العزل جملا
بما يجوز والوقف مثبرة فهو الذي يختصهم لانه وكيل القاضي بالاستقلال وليس بمأذون
في خصومة فلم يخصمه الا اذا انزل القاضي خصومته والمأذون بالاستقلال ليس بمتولي
والمتولي من يلي التصرف فالوقف والفصل الثاني عشر في خصومة فان ادعى احدهما
ملك الغلة ان الواقف حين فوض لخصمه تولية الوقف فالغلة قريره والمدعي عليه مدع فان
بينت فخصمه الوصي لان الوقف قريره وان لم يقض فادعى كل احدهما جاز ولا يكون
الوارث ولا ابن الواقف خصما كالمرتهن لانه لا ملك لهما غير الانتفاع فان برهن كل
المتولي بانه قريب كوقف لا يقبل حتى يبرهن على انه معلوم كالاخوة للابوين او الام
ولم يقيد بعدالة اخوة المطلقة وكذا العومة فان قالا لا نعلم له وارثا آخر اعتمد فان
لم يقولوا وكذا فان رفع ثم بين انه وجد فكفيلا عنهم كما كان الجواب بلا زيادة كر
من كتاب الوقف بناء المنارة من غلة المسجد يكره ذكر الفقهاء انه يجوز طلب المسجد عند تعذر
اما ان يكون لمصلحة المسجد او لم يكن لغير الوجه الاول لا يجوز لانه جعل البناء لغير المصلحة
ان يكون اسمع للقوم وذلك لا يتحقق غير الوجه الثاني لانه تغيير لجهة الوقف ان يكون المسجد في موضع لسمع كل
اهل المسجد الاذان لبعد المنارة من المحلة او طريق المسجد والصحيح قول الفقيه ابي جعفر
وبناء من كتاب الوقف وكذا لو وقف الدابة بعلامة النزو عن عرف المصلي اذا كان
الواقف اوصى الى رجل الواقف والقاضي اوصيائهم كما كان قبضته الغلة فضاعت او نقصت
على الموقوف عليهم والكرم وان اقر الرابع بقبضه من الكرم بعد موت الواقف
وقال الوصي اذا كان صحيحا حبست ان رفعه صدقة موقوفة لله تعالى ابدا على ولدي ولد

Copyright King Saud University

ولد ولدي واولادهم ونسلهم ابدا ما تناسلوا فانه يجعل كل غلة هذه الصدقة كل
يوم وقف بهذا الوقف وكل ما يحدث له بعد هذا الوقف قبل صدوره الغلة سقط حصته
وصار كأن لم يعد ويكون ذلك لورثة البطن الذي والاعلون وكذلك في السنة
قرأ الباب الحاكم والعشرين من وقف الكرخي اذا جعل رجل صدقة موقوفة على ابنه زيد
فالغلة لهما ولو مات كانت الغلة كلها للفقراء وان سمى جهاتهم قسمت الغلة بينهم على عدد رؤسهم
فان مات احدهم كانت حصته للفقراء والباقي لمن بقي منهم ولو قال على ولد ولدي بعد ولد ولدي فقال
مات احدهما كانت الغلة للفقراء ولو قال على زيد وعمرو والبيت كان كذلك
وكذلك اذا سمى عمرة وبنيه فصاروا اثنين وكذلك في الثلاث كالبيت الثالث وكذلك
اذا سمى ثلاثة وذكر لبعضهم ارزاقا معلومة فانه يعطى ما سمى لهم ان قسم لهم ولو ماتوا كان زيد
النصف والعمر الثلث وكذلك يعطى كل واحد ما سمى له الى تمام نصيبه ولا يكون كما سمى
لكل واحد منهم شيئا فان زادت الغلة على ما كانت زيادة بينهم على السوية ولو ماتوا كان ما
في صدقة موقوفة لعبد الله من غلة ثلاثمائة درهم وليزيد مائتان فزادت الغلة فالغلة الزيادة
يكون للفقراء ولا يكون بينهما كما في المسئلة الاولى وفي الحادي والعشرين من وقف الكرخي
ارضا على اولاده اولادا اولادا ابدا ما تناسلوا وله اولاد واولاد اولاد فقسم بينهم على السوية
ولا يفضل الذكر على الانثى من المحدود الربيع وفي التقية عن ح قصر القاضي بشهود ان
الثابت في الوقف شيئا فشيئا اولادا اولادا ولد بعضهم بنين لا يظهر حكمه الا في غلة مستقبلة دون ما
مضى وغلات عند السنين معدومة كان يظهر لهم بعد النكاح بنين وله في الوقف مائة
مائتية والعمر صدقة لولد ولد ولد غلة آلاف مائة فمات اولاد ولد ولد حصتهم منها
وعن ح وغيره الحكم يظهر ان الغلة دون الهالكة والكبرى اخوان على ما

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)